الخبير الاقتصادي محمود وهبة يحذر من حركة الاستحواذات الإماراتية على الاقتصاد المصري إهدار للعملة وتهديد للأمن القومي

السبت 11 يناير 2025 10:00 م

استعرض الخبير الاقتصادي د محمود وهبه ورقة بحثية مختصرة على رؤوس أقلام عن مساوئ الاستحواذ الذي بات رقما في اقتصاد مصر بظل الانقلاب محذرا من أثاره السلبية وأبرزها جانبين الأول على تحويل العملة الصعبة حيث يؤدي الاستحواذ إلى نزيف مستمر للعملة الصعبة من مصر إلى الإمارات.
أما الأثر السلبي الثاني فهو الأثر على الدخل القومي وأن الاستحواذ لا يضيف للناتج المحلي بقدر ما يعيد توزيع الموارد القائمة.
وفي رؤيته الاقتصادية للأحداث أشار إلى ضرورة أن يكون هناك تركيز أكبر على جذب الاستثمارات الحقيقية بدلًا من عمليات البيع والاستحواذ، لضمان تعزيز الاقتصاد المحلي بشكل مستدام.
واستعرض محمود وهبه @MahmoudNYC في تحليل اقتصادي الاستثمارات والاستحواذات الإماراتية في مصر وتأثيرها على الاقتصاد المصري، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية من مصر إلى الخارج، والفارق بين الاستحواذ والاستثمار.

تحويلات العملة من مصر للخارج

عند استحواذ شركات أجنبية (مثل الإماراتية) على أصول أو حصص في شركات مصرية، غالبًا ما تكون هناك تدفقات نقدية للخارج للأسباب التالية:

1. **أرباح الشركات:**
   الشركات المستحوذ عليها تحوّل جزءًا كبيرًا من أرباحها إلى الشركة الأم في الإمارات.
   هذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة من مصر، ويقلل من الاحتياطي الأجنبي.
2. **خدمات مرتبطة بالشركات الأم:**
   رسوم إدارية، واستشارات، وتكاليف خدمات تُرسل إلى المقرات الرئيسية خارج مصر.
3. **استيراد مواد إنتاجية:**
   إذا كانت الشركات تعتمد على استيراد مواد أولية أو تكنولوجيات من الخارج، يزيد ذلك من نزيف العملة الصعبة.

الاستحواذ مقابل الاستثمار

الاستحواذ:

تعريفه : شراء ملكية أصول أو حصص في شركات قائمة

الأثــر:

يؤدي إلى انتقال أرباح الشركات من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد الأجنبي.
لا يولد بالضرورة فرص عمل جديدة، حيث يتم استخدام الموارد المحلية الموجودة بالفعل.
يُعتبر أداة لنقل الملكية، وليس إضافة حقيقية إلى الناتج المحلي.

الاستثمار:

تعريفه: ضخ أموال جديدة لإنشاء مشاريع أو توسيع مشاريع قائمة.

الأثــر:

يساهم في خلق وظائف جديدة.
يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.
يعزز العملة المحلية من خلال تدفقات نقدية جديدة.

أثر الاستحواذ مقارنة بالاستثمار على الاقتصاد المصري

1. فائدة الاستحواذ لمصر:

قد يوفر سيولة فورية للخزينة العامة عند بيع الأصول.

تحسين كفاءة بعض الشركات عند إدارتها من قبل مستثمرين أجانب.

2. أضرار الاستحواذ لمصر:

يقلل السيطرة الوطنية على أصول استراتيجية.

يزيد من التحويلات النقدية للخارج.

يضعف مساهمة هذه الشركات في تعزيز الاقتصاد المحلي.

3. فائدة الاستثمار:

يزيد من الطاقة الإنتاجية ويخلق فرص عمل.

يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

الفرق بين المكاسب المصرية والمكاسب الإماراتية

وفي الوقت الذي تربح الإمارات، بصفتها الطرف المستحوذ، وتحصل على حصة كبيرة من الأرباح المحولة بالعملة الصعبة، وهذا يساهم في تعزيز اقتصادها.

وفي المقابل، يتستفيد الاقتصاد المصري بشكل أقل، خاصة إذا لم تُستخدم العوائد من عمليات البيع بشكل فعال في مشاريع تنموية طويلة الأجل.

https://x.com/MahmoudNYC/status/1877159646999490 85